

PROVISIONAL

A/43/PV.72
12 December 1988

ARABIC

الجمعية العامة
EXEMPLAIRES D'ARCHIVE
FILE COPY

الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والسبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الأربعاء ، ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٣٠

(الأرجنتين)

السيد كابوتو

الرئيس :

- خطاب السيد ميخائيل غورباتشوف ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ورئيس الهيئة الرئاسية لمجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
- تنفيذ قرارات الأمم المتحدة [٤١]
- الذكرى السنوية الأربعون لإعلان العالمي لحقوق الإنسان [٣٨] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٠٥

خطاب السيد ميخائيل غورباتشوف ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ورئيس الهيئة الرئاسية لمجلس السوفيات الاعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تستمع الجمعية العامة صباح اليوم الى خطاب الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ورئيس الهيئة الرئاسية لمجلس السوفيات الاعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

مُطَّح السيد ميخائيل غورباتشوف ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ورئيس الهيئة الرئاسية لمجلس السوفيات الاعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بإسم الجمعية العامة ، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بالأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ورئيس الهيئة الرئاسية لمجلس السوفيات الاعلى في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، صاحب الفخامة السيد ميخائيل غورباتشوف وأدعوه لمخاطبة الجمعية العامة .

الرئيس غورباتشوف (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد جئنا الى هنا لكي نعبر عن إحترامنا للأمم المتحدة التي أبدت على نحو متزايد قدرتها على العمل بوصفها مركزا دوليا فريدا في خدمة السلم والامن .

جئنا الى هنا لكي نبدي إحترامنا لكرامة هذه المنظمة القادرة على تجميع الحكمة والارادة الجماعية للانسانية .

لقد بيّنت الاحداث الاخيرة بوضوح متزايد أن العالم بحاجة الى هذه المنظمة ، وأن المنظمة ذاتها بحاجة الى مشاركة جميع أعضائها مشاركة فعالة في أعمالها ومبادراتها والى تأييدهم لتلك الاعمال والمبادرات ، وهي بحاجة الى إمكانات هؤلاء الاعضاء وإسهامهم الحقيقي الامر الذي يكسب أنشطتها الشراء .

ومنذ ما يزيد قليلا عن عام مضى ، قدمت بعض الافكار فيما يتعلق بالمشكلات التي تهم الامم المتحدة في مقال بعنوان "واقع و ضمانات إقامة عالم آمن" (A/42/574) .

وقد أضاف الينا الوقت الذي انقضى منذ ذلك الحين زادا متجددا للتفكير . لقد بلغت التطورات العالمية في الواقع مرحلة حاسمة .

ان الدور الذي يقوم به الاتحاد السوفياتي في الشؤون العالمية معروف جيدا ، ونظرا لما تنطوي عليه عملية إعادة الهيكلة الثورية (البيريسترويكا) الجارية حاليا في بلادنا من إمكانات ضخمة للسلم والتعاون الدولي ، فان لدينا الآن إهتماما خاصا بأن يفهمنا الجميع فهما سليما .

ولهذا جئنا هنا لكي نخاطب هذه الهيئة العالمية ذات الوزن الاكبر ولنتشارك معها في افكارنا . فنحن نريد أن تكون أول من يعلم بقراراتنا الهامة الجديدة .

ما الذي سيكون عليه حال البشرية وهي تدخل في القرن الحادي والعشرين ؟ ان الناس مبهورون فعلا بهذا المستقبل الذي لم يعد بعيدا . ونحن نتطلع اليه آملين فيما هو أفضل وإن يكن هذا الامل مشوبا بشعور من القلق .

إن العالم الذي نعيش فيه اليوم يختلف اختلافا جذريا عما كان عليه في مطلع هذا القرن أو حتى في منتصفه . وهو لا يفتأ يتغيّر بفعل تغيّر كل عناصره . ولم يكن التوصل إلى انتاج الاسلحة النووية سوى تذكّرة مأساوية أخرى بالطابع الاساسي لذلك التغير . فالاسلحة النووية ، بوصفها رمزا ماديا للقوة العسكرية المطلقة وتعبيرا واقعيا عنها ، كشفت في الوقت نفسه عن الحدود المطلقة لتلك القوة ذاتها . إذ أنها دفعت إلى مكان الصدارة بمشكلة بقاء الجنس البشري وحفاظه على وجوده .

إننا نشهد تغيّرا اجتماعيا بالغ العمق . فسواء في الشرق أو الجنوب ، في الغرب أو الشمال ، إن أعدادا غفيرة من البشر تقدّر بمئات الملايين ، وأماما ودولا جديدة ، وحركات شعبية وإيديولوجيات جديدة تتصدّر حركة التاريخ . وشكّلت الحركات الشعبية المستندة إلى قاعدة عريضة والمنطوية على العنف في كثير من الأحيان تعبيرا ، متعدد الأبعاد ومتناقضا ، عن التوق إلى الاستقلال والديمقراطية والعدالة الاجتماعية . وأصبحت فكرة اضعاف الطابع الديمقراطي على النظام العالمي بأسره قوة اجتماعية سياسية هائلة .

وفي الوقت نفسه ، حوّلت الثورة العلمية والتكنولوجية كثيرا من مشاكل الاقتصاد والغذاء والطاقة والبيئة والمعلومات والسكان ، التي ظللنا نعالجها حتى آونة أخيرة بوصفها مشاكل وطنية أو اقليمية ، إلى مشاكل عالمية .

وبفضل التقدم الذي طرأ على وسائل الاعلام ووسائل النقل ، يبدو أن العالم أصبح مرشيا وملموما بقدر أكبر . وأضحى الاتصال الدولي أكثر سهولة من ذي قبل . وأصبح من المتعذر اليوم الحفاظ على أي نوع من المجتمعات المنغلقة على ذاتها . وتتطلب هذه التطورات إعادة النظر بشكل جذري في نهج تناول مجموع المشاكل المتعلقة بالتعاون الدولي بوصفه عنصرا رئيسيا من عناصر الأمن العالمي . لقد أصبح الاقتصاد العالمي كيانا واحدا وليس بمقدور أي دولة ، أيا كان نظامها الاجتماعي أو مركزها الاقتصادي ، أن تتطور بشكل طبيعي خارج إطار هذا الكيان . وتُدرج هذه الحقيقة على جدول الأعمال ضرورة تصوّر آلية جديدة تماما لاداء الاقتصاد العالمي وبنية جديدة لتقسيم العمل الدولي .

وفي الوقت نفسه ، يكشف نمو الاقتصاد العالمي عن التناقضات والحدود المتنامية في التصنيع ذي الطابع التقليدي ، الذي سيؤدي الاستمرار في توسيع نطاقه وتكثيفه إلى كارثة بيئية .

غير أن بلدانا كثيرة مازالت تفتقر إلى القدر الكافي من الصناعات المتقدمة ، وبعض البلدان لم تصل بعد إلى مرحلة ما قبل التصنيع . وتتمثل إحدى المشاكل الرئيسية فيما إذا كانت تلك البلدان ستتبع في عملية نموها الاقتصادي الأنماط التكنولوجية القديمة أو ما إذا كانت ستشارك في الجهود المبذولة بهدف التوصل إلى إنتاج نظيف من الناحية البيئية . وتتمثل مشكلة أخرى في أن الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو ومعظم البلدان النامية ما فتئت تتسع بآطراد على نحو يشكّل تهديدا عالميا خطيرا بدلا من أن تضيف . ومن هنا تنبع الحاجة إلى الشروع في البحث عن نوع جديد تماما من التقدم الصناعي - نوع يحقق مصالح كل الشعوب والدول .

باختصار ، إن الحقائق الجديدة تُغيّر الحالة العالمية بأسرها . والخلافات والتناقضات الموروثة عن الماضي ما برحت تتناقص أو تُنحى جانبا ، لكن حقائق جديدة أخذت في البزوغ . لقد فقدت بعض خلافات ونزاعات الماضي أهميتها ، لكن صراعات من نوع مختلف أخذت في الحلول محلّها .

وتدفعنا الحياة إلى التخلي عن الأفكار الجامدة والآراء التي عفا عليها الزمن وتجعلنا ننبد الأوهام . بل إن مفهوم طبيعة التقدم ومعايير أخذه هو ذاته في التغيّر . ومن السذاجة تصور أن المشاكل التي تعاني منها البشرية اليوم يمكن حلّها بالسبل والوسائل التي طبقت في الماضي أو التي بدا أنها نجحت في حقبة سابقة . فقد كدّمت البشرية في الواقع ثروة من الخبرة في عملية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل ظروف بالغة التنوع . ولكن تلك الخبرة باتت تنتمي إلى ممارسات وعالم أصبح ، أو في طريقهما لأن يصبحا ، جزءا من الماضي . هذه هي إحدى سمات الطابع الحاسم للمرحلة الراهنة من مراحل التاريخ .

لقد حاول أعظم الفلاسفة أن يفهموا قوانين التنمية الاجتماعية وأن يجدوا اجابة عن السؤال الرئيسي : كيف تجعل حياة الانسان سعيدة وعادلة وآمنة . وتركزت ثورتان عظيمتان ، هما الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ والثورة الروسية في عام ١٩١٧ ،

أشرا قويا على طبيعة التاريخ ذاتها وغيّرتا تغييرا جذريا مسار التطورات العالمية . وأعطت كلتاهما ، كل منهما بطريقتها الخاصة ، قوة دفع كبيرة للتقدم البشري . وصاغت هاتان الثورتان إلى حد كبير طريقة التفكير التي مازالت تسود الوعي الاجتماعي . وتشكّل هذه الطريقة تراشا روحيا نفيسا .

ولكننا نواجه اليوم عالما مختلفا ، يجب أن نبحث فيه عن طريق مختلف يقودنا إلى المستقبل . ويجب علينا بطبيعة الحال أن نستفيد في غمار هذا البحث من الخبرة المتراكمة وأن نعي في الوقت نفسه الاختلافات الأساسية بين حالة الامس وما نواجهه اليوم . ولكن حداثة المهام المعروضة علينا ، فضلا عن صعوبتها ، تتجاوز ذلك . فقد دخلنا اليوم حقبة ستكون فيها المصالح الانسانية العالمية هي التي تصوغ التقدم . ويفرض ادراك هذه الحقيقة أن تسترشد السياسة العالمية بدورها بأولوية القيم الانسانية العالمية .

لقد كان تاريخ مئات والاف السنين الماضية تاريخ حروب اجتاحت كل مكان تقريبا ، وتاريخ معارك يائسة وصلت إلى حد الافناء المتبادل . ولقد نتجت تلك الحروب عن تصادم المصالح الاجتماعية والسياسية وعن العداوة القومية والتعارض الايديولوجي أو الديني . كل هذا حدث بالفعل . غير أن كثيرين يريدون أن يجري ، حتى في يومنا هذا ، تقبل مظاهر الماضي تلك بوصفها قانونا ثابتا .

ولكن إلى جانب الحروب والعداوات والانقسامات بين الشعوب والبلدان ثمة اتجاه آخر - له بالمثل أسبابه الموضوعية - ما فترئ يكتسب قوة دفع متزايدة ويتمثل في عملية بزوغ عالم مترابط ومتكافل . فلم يعد من المتسنى اليوم مواصلة التقدم العالمي إلا من خلال السعي ، في غمار تقدمنا صوب نظام عالمي جديد ، إلى ايجاد توافق عالمي انساني في الآراء .

لقد وصلنا إلى مرحلة بات فيها التفاعل الغوضي للقوى الأساسية يفضي إلى طريق مسدود . ويجب على المجتمع الدولي أن يتعلم كيف يستطيع أن يموغ التطورات وأن يوجهها بطريقة تسمح بصون حضارتنا وبجعلها أكثر أمنا للجميع وأكثر مؤاتاة للحياة الطبيعية .

إننا نتكلم عن تعاون يمكن وصفه على نحو أدق بأنه ابداع مشترك وتنمية مشتركة . إن صيغة التنمية على حساب الآخرين آخذة في التلاشي . فلا يمكن في ضوء الحقائق القائمة تحقيق التقدم الحقيقي على حساب حقوق وحريات الافراد والامم أو على حساب الطبيعة .

وتتطلب الجهود الرامية إلى حل المشاكل العالمية تحديد نطاق جديد وإيجاد نوعية جديدة للتفاعل بين الدول والاتجاهات الاجتماعية السياسية ، بغض النظر عن الاختلافات الايديولوجية أو غيرها من الاختلافات .

بطبيعة الحال ، مستمر التغيرات الجذرية والتحولات الثورية في الحدوث داخل البلدان والبنى الاجتماعية ، كل منها على حدة . فقد كان هذا ما حدث في الماضي وما سيحدث في المستقبل . ولكن عصرنا يسجل وقوع تغير في هذا الصدد أيضا . فلم يعد بمقدور التحولات الداخلية أن تمضي إلى الامام في تحقيق غاياتها الوطنية إذا ما اكتفت بالسير في مسارات موازية لمسارات الآخرين ، بغير الاستفادة من منجزات العالم الخارجي ومن الامكانيات التي ينطوي عليها التعاون المنصف .

وفي هذه الظروف متنجم عن أي تدخل في تلك التطورات الداخلية ، بهدف إعادة توجيهها وفقا لما يبتغيه المرء ، عواقب مدمرة لاقامة النظام السلمي .

لقد كانت الخلافات في الماضي في كثير من الاحيان عاملا يتسبب في الرفض المتبادل . ولكن الفرصة باتت متاحة الآن لان تغدو الخلافات عاملا من عوامل الإثراء والتجاذب المتبادل .

إن السبب الكامن وراء اختلاف النظم الاجتماعية وأساليب الحياة وتفضيل قيم متباينة هو اختلاف المصالح . تلك حقيقة لا مهرب منها .

لكن ، بالمثل ، لا مهرب من الحاجة الى إيجاد توازن للمصالح داخل إطار دولي ، مما أصبح شرطاً للبقاء والتقدم .

وإذا يفكر المرء في ذلك كله ، فإنه يخلص الى الاستنتاج باننا ، إذا أخذنا في الاعتبار دروس الماضي وحقائق الحاضر ، وإذا أخذنا في الحسبان المنطق الموضوعي للتنمية العالمية ، يجب أن نبحث سوياً عن سبل تحسين الحالة الدولية ، وبناء عالم جديد ، وإذا كان الأمر كذلك ، فينبغي أن نتفق على المبادئ والشروط الأساسية المسبقة العالمية اللازمة حقاً للقيام بهذا العمل .

ومن الواضح ، على سبيل المثال ، أن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها لا يمكن بل ولا ينبغي أن يصبح أداة للسياسة الخارجية . وهذا ينطبق ، في المقام الأول ، على الأسلحة النووية . لكن ليس هذا هو الشيء الوحيد المهم . فعلى جميعا ، وبصفة أساسية الأقوى بيننا ، ممارسة ضبط النفس والاستبعاد التام لأي استعمال للقوة الموجّه نحو الخارج وهذا هو أول وأهم عنصر مكون لعالم خال من العنف ، وهو مثل أعلى لما أعلنته سوياً مع الهند ، في إعلان دلهي ، وهو ما ندعوكم الى اتباعه .

وعلى كل بات الآن واضحاً تماماً أن بناء القوة العسكرية لا يجعل بلداً ما كليّ النفوذ . وفضلاً عن ذلك أن الاعتماد المنفرد على القوة العسكرية يضعف - في نهاية المطاف - العناصر الأخرى المكونة للأمن الوطني .

ومن الجلي تماماً أيضاً لنا أن مبدأ حرية الاختيار الزامي . وعدم الاعتراف به محفوف بأثار بالغة الخطورة على سلم العالم . وإنكار ذلك الحق على الشعوب ، تحت أية ذريعة كانت أو أي قناع بلاغي رنان ، يعرّض للخطر حتى ذلك التوازن الهش الذي تحقق . فحرية الاختيار مبدأ عالمي شامل لا يسمح بوجود أي استثناءات .

لم تكن النوايا الحسنة وحدها هي التي جعلتنا نخلص الى الاستنتاج أن هذا المبدأ مطلق . فلقد دفعنا الى ذلك تحليل غير متحيّز لاتجاهات العصر الموضوعية . ويزداد اتسامها بإطراد بطابع اختياري تعددي على نحو متزايد للتنمية الاجتماعية في بلدان مختلفة . وينطبق ذلك على النظامين الرأسمالي والاشتراكي على حد سواء . أن تنوع الهياكل الاجتماعية السياسية التي نجمت عن حركات التحرر الوطنية على مر العقود الماضية يشهد على ذلك .

ان هذه الحقيقة الموضوعية تتطلب احترام آراء الآخرين ومواقفهم ، والتسامح والاستعداد للنظر الى ما هو مختلف على انه ليس بالضرورة سيئا أو معاديا ، والقدرة على تعلّم العيش جنباً الى جنب مع الآخرين بينما نبقي مختلفين وغير متفقين الواحد مع الآخر دائماً . وإذ يؤكد العالم تنوعه تصبح المحاولات الرامية الى النظر نظرة استعلائية الى الآخرين وتعليمهم نوع الديمقراطية الخاص بغيرهم محاولات غير سليمة على الإطلاق ، ناهيك عن أن القيم الديمقراطية التي يُقصد بها التصدير تفقد قيمتها بسرعة فائقة .

ان ما نتحدث عنه الآن إذن هو الوحدة في التنوع وإذا ما أكدنا ذلك سياسياً وإذا ما أكدنا من جديد تمسكنا بحرية الاختيار ، فلا مجال للرأي القائل بأن البعض يعيش على الأرض بحكم إرادة إلهية ، بينما يوجد آخرون هنا بمحض المصادفة . لقد آن الاوان ان نتخلى عن هذا التفكير وأن نصوغ سياساتنا وفقاً لذلك . وهذا من شأنه أن يفتح آفاقاً لتعزيز وحدة العالم .

ان المرحلة الجديدة تتطلب أيضاً تخليص العلاقات بين الدول من النواحي الأيديولوجية . اننا لن نتخلى عن معتقداتنا أو فلسفتنا أو تقاليدنا ، ولا نحذ أحداً على التخلي عن معتقداته أو فلسفته أو تقاليده . ومع ذلك ، فليست لدينا أية نية أن نبقي محصورين في قيمنا ، إذ أن من شأن ذلك أن يسفر عن الفقر الفكري ، لأنه يعني رفض مصدر قوي للتنمية - أي تبادل كل شيء أميل خلفته كل أمة على نحو مستقل .

وفي سياق هذا التبادل ، يتعين على كل فرد أن يبيّن مزايا نظامه الاجتماعي وأسلوب حياته وقيمه ، ليس فقط بالكلمات أو الدعاية ولكن الأفعال الحقيقية ، وذلك من شأنه أن يكون تنافساً عادلاً بين الأيديولوجيات ، لكن لا ينبغي مده الى العلاقات بين الدول ، وإلا فإننا ببساطة سنكون عاجزين عن حل أي من مشكلات العالم ، مثل تطوير التعاون المنصف والمفيد والمتبادل والواسع النطاق بين الأمم ، والاستفادة الفعالة من منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية ، وإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي وحماية البيئة ، والتغلب على التخلف ، والقضاء على الجوع والمرض والجهل وغيرها من الآفات العالمية . ولم نتمكن بالمثل من القضاء على التهديد النووي والنزعة العسكرية .

هذه هي تأملاتنا بشأن أنماط التطور العالمي ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين .

ونحن ، بطبيعة الحال ، حاشانا أن نزعم أننا نملك الحقيقة المطلقة ، لكن على أساس التحليل المستفيض للماضي والحقائق التي بدأت تبرز حديثا ، خلصنا إلى الاستنتاج أنه يتعين علينا أن نبحث سويا ، على أساس هذه الخطوط ، عن السبيل إلى تفوق الفكرة الإنسانية العالمية على التعدد اللانهائي لقوى الطرد المركزي ، وإلى الحفاظ على حيوية هذه الحضارة ، التي قد تكون هي الحضارة الوحيدة في الكون بأسره .

فهل يمكن أن تكون هذه النظرة تتسم بقدر أكبر مما ينبغي من الرومانتيكية وهل لا نغالي في تقدير إمكانية الوعي الاجتماعي في هذا العالم ونضجه ؟ لقد سمعنا بهذه الشكوك وهذه التساؤلات في بلدنا ومن بعض شركائنا من الغرب .

أنني مقتنع بأننا لا نبتعد عن الحقيقة . لقد برزت في العالم بالفعل قوى تحفز بشكل أو بآخر على وصول فترة السلم . إن الشعوب وقطاعات كبيرة من الجماهير ترغب رغبة شديدة حقا في تحسين الحالة . وهي تريد أن تتعلم التعاون . وفي بعض الأحيان يكون هذا الاتجاه قويا بدرجة مثيرة للدهشة ومن المهم أيضا أن ذلك قد بدأ يشكل السياسات .

إن التغيرات في النهج الفلسفية وفي العلاقات السياسية تشكل شرطا مسبقا سليما لإعطاء قوة دفع قوية - تماشيا مع العمليات الموضوعية على النطاق العالمي - للجهود الرامية إلى إقامة علاقات جديدة بين الدول . وحتى الساسة الذين توجه أنشطتهم في العادة إلى الحرب الباردة ، وفي بعض الأحيان ترتبط بمراحلها الحاسمة للغاية ، يخلصون الآن إلى الاستنتاجات الصحيحة . فهم ، من دون البشر ، يجدون صعوبة على نحو خاص في التخلص عن الأفكار الجامدة والممارسات القديمة ، وحتى لو كانوا يغيرون نهجهم فمن الواضح أنه ، عندما تحل محلهم أجيال جديدة ، ستزداد الفهم عددا .

وبإيجاز ، فإن تفهم الحاجة الى إيجاد فترة سلم يتعزز وبدا يسود . وقد مكن ذلك من اتخاذ الخطوات الحقيقية الاولى صوب إيجاد بيئة دولية أكثر صحة وكذلك صوب نزع السلاح .

فما هي الآثار العملية المترتبة على ذلك ؟ سيكون من الطبيعي والمعقول ألا نتخلى عن كل شيء إيجابي تم إنجازه بالفعل ، وأن نبني على المكاسب التي تحققت في السنوات القليلة الماضية وعلى كل ما خلقناه بالعمل معا . وأشير هنا الى عملية المفاوضات على الأسلحة النووية ، والأسلحة التقليدية والأسلحة الكيميائية والى السعي من أجل إيجاد نهج سياسية لإنهاء الصراعات الإقليمية . وبطبيعة الحال ، أشير فسي المقام الاول الى الحوار السياسي ، وهو حوار أشد صراحة وتكثيفا يركّز على لب المشاكل بدلا من المواجهة ، وعلى تبادل الآراء البتّة بدلا من المهاترات . ودون حوار سياسي ، لا يمكن أن تتقدم عملية المفاوضات .

اننا نعتبر أن آفاق المستقبل القريب والبعيد مشيرة للتفاؤل . فلننظر الى التغيرات في علاقاتنا مع الولايات المتحدة . فرويدا رويدا بدأ التفاهم المتبادل ينمو وبدأت عناصر الثقة التي دونها يصعب إجراء تقدم في السياسة . وهذه العناصر أكبر عددا في أوروبا ، فعملية هلسنكي عملية عظيمة واعتقد انها لا تزال صالحة تماما . ولا بد من الحفاظ على أبعادها الفلسفية والسياسية والعملية وغيرها من الأبعاد ومن تعزيزها ، بينما تؤخذ الظروف الجديدة في الحسبان .

إن الحقائق الراهنة تجعل من الأمور الحتمية أن تشترك في الحوار الذي يضمن التطور البناء والعادي للشؤون الدولية ، على أساس نشاط مستمر ، كل بلدان ومناطق العالم ، بما في ذلك الدول الكبيرة مثل الهند والصين واليابان والبرازيل والبلدان الأخرى - الكبيرة والمتوسطة والصغيرة .

إنني أحبذ حوارا سياسيا مضمونيا أكثر دينامية وتعزيزا للشروط المسبقة السياسية لتحسين المناخ الدولي . ومن شأن ذلك أن ييسر إيجاد حلول عملية لمشاكل كثيرة . ومهما كان ذلك شاقا فإنه هو الطريق الذي يجب أن نسير عليه .

وينبغي أن يشترك الجميع في المسيرة نحو المزيد من الوحدة العالمية . ولهذا أهمية خاصة اليوم لأننا نقترّب من نقطة بالغة الأهمية سيتعين علينا أن نواجه فيها مسألة كيفية ضمان تضامن العالم واستقرار العلاقات الدولية وديناميتها .

ومع ذلك فإنني في محادثات مع الحكومات الأجنبية وقادتها السياسيين الذين عقدت معهم أكثر من ٢٠٠ اجتماع ، أحست في بعض الأحيان عدم ارتياحهم إزاء الوضع الهامشي الذين يجدون أنفسهم فيه أحيانا لسبب أو آخر في هذه الفترة الحاسمة فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية في مجال السياسة العالمية . ومن الطبيعي والسليم أنه ليس هناك من هو مستعد لقبول هذا الوضع .

وإذا كنا ، رغم اختلافنا ، نشكل بالفعل جزءا من نفس الحضارة ، وإذا كنا ندرك تكافل العالم المعاصر ، فإن هذه الحقيقة ينبغي أن تكون ماثلة على نحو متزايد في السياسة وفي الجهود العملية الرامية إلى تحقيق الاتساق في العلاقات الدولية . وربما لا تكون عبارة "البريسترويكا" ، أو إعادة الهيكلة سليمة تماما في هذا السياق ، ولكنني أدعو إلى بناء علاقات دولية جديدة .

وإنني مقتنع أن عصرنا وحقائق عالمنا هذا تتطلب تدويل الحوار وعملية التفاوض . وهذه هي النتيجة الرئيسية العامة التي استخلصناها من دراسة الاتجاهات العالمية التي بدأت تأخذ قوة دفع في السنوات الأخيرة ومن المشاركة في السياسة العالمية .

وفي هذه الحالة التاريخية المحددة نواجه مسألة الدور الجديد للأمم المتحدة . ونرى أنه ينبغي للدول أن تعيد إلى حد ما النظر في موقفها من الأمم المتحدة - هذه الاداة الفريدة التي ما كان يمكن دونها تصور السياسة العالمية اليوم . إن عملية التنشيط الأخيرة لدورها في مهمة منع السلم دلت مرة أخرى على قدرة الأمم المتحدة على أن تساعد أعضائها في التصدي للتحديات الرهيبة التي تواجهه عصرنا والعمل على اضعاف الطابع الإنساني على علاقاتها .

ومما يدعو إلى الأسف أنه بعد إنشاء المنظمة بفترة وجيزة فإنها مرت بمرحلة الهجوم الضاري للحرب الباردة . ولسنوات طويلة كانت المنظمة ساحة لمعارك دعائية ومجابهات سياسية مستمرة . فلندع المؤرخين يقولون لمن يوجه اللوم الأكثر ولمن يوجه اللوم الأقل عن حدوث ذلك . إن ما يحتاج إليه القادة السياسيون اليوم هو أن يستخلصوا الدروس من ذلك الفصل في تاريخ الأمم المتحدة الفصل الذي ظهر أنه كان يتعارض مع مقصد منظمنا وأهدافها . ويمكن أهم هذه الدروس وأكثرها مראה في القائمة المطولة بالفرص الضائعة . ونتيجة لذلك ، تناقمت هيبة الأمم المتحدة وسلطتها وعجزت عن العمل في كثير من محاولاتها عند نقطة معينة .

ومن الأهمية بمكان أن إعادة تنشيط دور الأمم المتحدة يرتبط بتحسين المناخ الدولي . وتجمع الأمم المتحدة بشكل ما بين مصالح الدول المختلفة . وهي المنظمة الوحيدة القادرة على أن تدمج في تيار واحد الجهود الشنائية والاقليمية والعالمية . لقد بدأت آفاق جديدة تتكشف للأمم المتحدة في كل المجالات التي تقع بطبيعتها الحال في نطاق مسؤوليتها . وينطبق ذلك على المجالات السياسية - العسكرية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والبيئية والانسانية . ولناخذ على سبيل المثال مشكلة التنمية ، وهي مشكلة إنسانية عالمية حقا . إن الأحوال التي يعيش فيها عشرات الملايين من البشر في عدد من مناطق العالم الثالث أخذت تشكل تهديدا حقيقيا لكل الجنس البشري .

وليس في مقدور أي كيانات مغلقة ، أو حتى مجموعات اقليمية من الدول - مهما كانت أهميتها - أن تحل العقد الكبرى التي تعوق المجالات الرئيسية للعلاقات الاقتصادية العالمية ، سواء بين الشمال والجنوب ، أو بين الشرق والغرب ، أو فيما بين بلدان الجنوب ، أو بين الجنوب والشرق ، أو فيما بين بلدان الشرق . والمطلوب هنا هو توحيد الجهود وأخذ مصالح كل مجموعات البلدان في الحسبان ، وهو أمر لا يمكن لأحد أن ينجزه غير هذه المنظمة ، الأمم المتحدة .

وتعتبر الديون الخارجية إحدى المشاكل البالغة الخطورة ، ونود ألا ننسى أن العالم النامي مؤل رخاء السواد الأعظم من المجتمع في عهد الاستعمار ، وتحمل في سبيل ذلك خسائر وتضحيات لا حصر لها . وقد آن الاوان لتعويض الخسائر التي اقترنت بذلك الإسهام التاريخي والمساوي في التقدم المادي العالمي .

ونحن مقتنعون هنا أيضا بأن تدويل نهجنا يوفر مخرجا ملائما لذلك . وإذا ما نظرنا الى الامور نظرة واقعية فلا بد من أن نسلم بأن الديون المتراكمة لا يمكن سدادها أو استردادها بشروطها الاصلية . إن الاتحاد السوفياتي على استعداد لأن ييسد فترة تأجيل مطولة لسداد خدمة الديون لأقل البلدان نموا تصل الى ١٠٠ عام ، وأن يلغى الديون كلية في حالات كثيرة .

وفيما يتعلق بالبلدان النامية الاخرى ، فإننا ندعو الاعضاء الى النظر فيما يلي : الحد من مدفوعات خدمة الديون الرسمية لتلك البلدان تبعا لسدادها الاقتصادي لكل منها ، أو منحها فترة تأجيل طويلة لسداد جزء كبير من ديونها ؛ تأييد النداء الموجه من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل خفض ديون المصارف التجارية ؛ ضمان الدعم الحكومي للترتيبات السوقية للمساعدة في تسوية ديون العالم الثالث ، بما في ذلك تشكيل وكالة دولية متخصصة تعيد شراء الديون بخمسة معين .

ويحبذ الاتحاد السوفياتي أن تجري مناقشة مضمونية في المحافل المتعددة الاطراف بشأن السبل التي تؤدي الى تسوية أزمة الديون ، بما في ذلك إجراء مشاورات تحت إشراف الأمم المتحدة بين رؤساء حكومات البلدان الدائنة والبلدان المدينة .

ولا يمكن تصور تحقيق الأمن الاقتصادي الدولي ما لم يرتبط ذلك ليس فقط بنزع السلاح ولكن أيضا بالقضاء على الخطر الذي يهدد البيئة العالمية . إن أبسط ما يقال عن حالة البيئة في عدد من مناطق العالم أنها مخيفة . ومن المقرر أن يعقد في عام ١٩٩٢ مؤتمر بشأن البيئة في إطار الأمم المتحدة . ونحن نرحب بهذا القرار ونعمل من أجل ضمان نجاح هذا المحفل في تحقيق نتائج تتناسب مع نطاق هذه المشكلة .

غير أن الوقت يمضي بسرعة ، بالرغم من أنه يجري عمل الكثير في بلدان شتى . إلا أنني أود أنؤكد بقوة هنا أيضا على الآفاق المتاحة في عملية نزع السلاح ، خصوصا نزع السلاح النووي بطبيعة الحال ، فيما يتعلق بإحياء البيئة .

فلنفكر أيضا في أن ننشر في إطار الأمم المتحدة مركزا للمساعدة الطارئة للبيئة ، تكون وظيفته إرسال أفرقة خبراء دوليين دون تأخير إلى المناطق التي تعاني بيئتها من تردد خطير . إن الاتحاد السوفياتي مستعد أيضا للتعاون في إنشاء مختبر فضائي دولي أو محطة مدارية ماهرة تقتصر مهمتها على رصد حال البيئة .

وفي المجال العام لاستكشاف الفضاء ، أخذت الخطوط العريضة للصناعة الفضائية في المستقبل تتضح معالمها بشكل متزايد . وموقف الاتحاد السوفياتي هنا معروف تماما : لا بد من استبعاد ظهور الأسلحة في أنشطة الفضاء الخارجي . وهنا أيضا يتعين وجود أساس قانوني . إن الركيزة الأساسية لذلك ، وهي أحكام معاهدة عام ١٩٦٧ والاتفاقات الأخرى ، موجودة بالفعل .

ومع ذلك ، هناك حاجة يشعر بها الجميع بقوة إلى استحداث نظام شامل للأعمال السلمية في الفضاء الخارجي . وستسند مهمة التحقق من الامتثال لذلك النظام إلى منظمة عالمية للفضاء . وقد قدمنا اقتراحا لإنشاء هذه المنظمة في أكثر من مناسبة . ونحن مستعدون لأن ندخل في إطار هذا النظام محطات الرادارية كراسنويارسك . وقد تم بالفعل اتخاذ قرار بوضع تلك المحطة الرادارية تحت سلطة أكاديمية العلوم في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . إن العلماء السوفيات على استعداد لأن يستقبلوا زملاءهم الأجانب ويناقشوا معهم السبل التي تؤدي إلى تحويل تلك المحطة إلى مركز دولي

للمعاون السلمي ، وذلك بتفكيك بعض وحداتها وهيكلها وإعادة تجهيزها وتزويدها بالمعدات الإضافية اللازمة . ومن الممكن أن يعمل هذا النظام بمجمله تحت اشراف الأمم المتحدة .

ويرحب العالم كله بجهود هذه المنظمة وأمينها العام السيد بيريز دي كوييار وممثليه في فك عقد مشاكل اقليمية عديدة . وأود أن أستفيض في ذلك . وإذا أفسر كلمات الشاعر الانكليزي التي استرشد بها همنغواي في كتابة العبارة التي صدر بها روايته الشهيرة فإني أقول : إن جرس كل صراع اقليمي يدق في آذاننا جميعا .

وينطبق هذا بشكل خاص إذ تجري هذه النزاعات بالفعل في العالم الثالث الذي يواجه فعلا مشاكل ومحنا عديدة تتسم بطابع خطير يبعث على قلقنا جميعا . ولقد ولّد عام ١٩٨٨ بارقة أمل في مجال شواغلنا المشتركة أيضا . وقد لُمس ذلك في جميع الازمات الاقليمية تقريبا . وقد شهد بعضها تحركا نرحب به وبذلنا قصارى جهودنا للاسهام فيه .

وسأخص بالذكر مسألة أفغانستان .

لقد أتاح اتفاق جنيف ، التي حظي مفزاها الاساسي والعملي بالاشادة في جميع أنحاء العالم ، امكانية لاستكمال عملية التسوية حتى قبل نهاية هذا العام . غير أن ذلك لم يحدث .

وتذكرنا هذه الحقيقة المؤمفة مرة أخرى بالاهمية السياسية والقانونية والادبية للمثل الروماني القائل بأن العقد شريعة المتعاقدين .

ولا أريد أن أستخدم هذه المنصة لتوجيه الاتهام ضد أي أحد .

غير أننا نرى أن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة ، ضمن اختصاص الأمم المتحدة ، في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي يمكن أن يستكمل ببعض التدابير المحددة .

وينص هذا القرار على ضرورة اتخاذ الخطوات التالية. من أجل أن يتوصل الأفغان أنفسهم على نحو عاجل الى تسوية شاملة لمسألة تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة :

وقف اطلاق النار الكامل والفعال في كل المناطق ابتداء من الاول من كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، ووقف كل العمليات الهجومية أو عمليات القصف ، مع احتفاظ مجموعات المعارضة الافغانية بكل الاراضي تحت سيطرتها طيلة فترة المفاوضات ؛ ويقترن ذلك بوقف تزويد كل المحاربين بالاسلحة اعتبارا من نفس التاريخ ؛ وارسال قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة الى كابول والمراكز الاستراتيجية الاخرى في البلد خلال فترة اقامة حكومة ذات قاعدة عريضة . كما أننا نطلب الى الامين العام أن يسهل التنفيذ المبكر لفكرة عقد مؤتمر دولي بشأن حياد أفغانستان وتجريدها من السلاح .

واننا سنواصل بنشاط أكبر تقديم المساعدة لتضميد جراح الحرب ونحن مستعدون

للتعاون في هذا المسعى مع الأمم المتحدة وعلى أساس شئائي .

واننا نؤيد الاقتراح الرامي الى انشاء فيلق سلام دولي طوعي تحت رعاية الامم المتحدة للمساعدة في احياء افغانستان .

وفي سياق المشاكل المتعلقة بتسوية النزاعات الاقليمية ، لابد لي من الاعراب عن رأيي حول الحدث الخطير الذي اثر مؤخرا على عمل هذه الدورة . فقد منعت سلطات الولايات المتحدة رئيس منظمة تتمتع بمركز مراقب في الامم المتحدة من المجيء الى نيويورك لمخاطبة الجمعية العامة . وانني اشير بذلك الى ياسر عرفات .

والاهم من ذلك ان هذا قد حدث في وقت اتخذت فيه منظمة التحرير الفلسطينية خطوة ببناء تيسر السعي الى حل لمشكلة الشرق الاوسط بمشاركة مجلس الامن التابع للامم المتحدة . وقد حدث هذا في وقت شهد ظهور اتجاه ايجابي نحو تسوية سياسية لنزاعات اقليمية اخرى ، تمت في حالات كثيرة بمساعدة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . ونحن نعرب عن اسفنا العميق لهذا الحدث وعن تضامننا مع منظمة التحرير الفلسطينية . ويستند مفهوم الامن الدولي الشامل الى المبادئ المكرمة في ميثاق الامم المتحدة وطبيعة القانون الدولي الملزمة لجميع الدول .

واننا ، إذ نؤيد تجريد العلاقات الدولية من الطابع العسكري ، نرغب في ان تسود الاساليب السياسية والقانونية في حل المشاكل التي يمكن ان تنشأ .

ومن المثل التي ندعو اليها مجتمع عالمي من الدول يقوم على اساس حكم القانون وتخضع فيه هذه الدول انشطتها المتعلقة بالسياسة الخارجية للقانون . وان بلوغ هذا الهدف يمكن ان يسهل اذا ما اتفقت الامم المتحدة على تفاهم موحد لمبادئ القانون الدولي وقواعده ، وتدوينها مع ايلاء المراعاة اللازمة للشروط الجديدة وتطوير القواعد القانونية لمجالات التعاون الجديدة .

وفي عصر نووي ، ينبغي ألا تستند فعالية القانون الدولي الى الامتثال الالزامي ولكن الى القواعد التي تعكس توازن المصالح الدولية .

وبالاضافة الى الوعي المتزايد باستمرار بوحدة المصير الموضوعية ، فان هذا يؤدي الى اهتمام كل الدول الحقيقي بممارسة ضبط النفس ضمن حدود القانون الدولي .

ولا يعني اعضاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية قدرا اكبر من تدويل الجهود المبذولة من جانب جميع اعضاء المجتمع الدولي لحل المشاكل فحسب ولكن أيضا يعني اعضاء الطابع الانساني على تلك العلاقات .

ولن تعكس الروابط الدولية بالكامل المصالح الحقيقية للشعوب ولن تخدم قضية أمنها المشترك على نحو فعال إلا عندما يصبح الانسان وشواغله وحقوقه وحرياته محورا لكل القضايا .

وفي ذلك الصدد ، أود أن أضم صوت بلادي في الاعراب عن تقديرنا البالغ لأهمية الاعلان العالمي لحقوق الانسان المعتمد منذ ٤٠ عاما في العاشر من كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٨ .

واليوم ، بينما لاتزال هذه الوثيقة تحتفظ بأهميتها ، تعكس أيضا الطابع العالمي لأهداف ومقاصد الأمم المتحدة .

وان تحسين الدول لأوضاعها الداخلية عن طريق احترام حقوق مواطنيها وحمايتهم من أفضل السبل للاحتفال بذكرى هذا الاعلان .

وقبل أن أعلمكم بالاجراءات المحددة التي اتخذناها مؤخرا في هذا الصدد ، أود أن أبين ما يلي :

تمر بلادنا بفترة تجديد ثوري حقيقي .

وتكتسب عملية اعادة الهيكلة زخما . وبدأنا بصياغة المفهوم النظري لاعادة الهيكلة . وكان علينا أن نقيم طبيعة المشاكل وحجمها وأن نفهم دروس الماضي ونعبر عن ذلك بشكل نتائج وبرامج سياسية . وقد تم القيام بذلك .

ولم يستكمل العمل النظري واعادة تقييم ما يحدث ، واتخاذ المواقف السياسية وتعزيزها واعادة تكييفها . وان ذلك لايزال مستمرا .

ولكن كان من الضروري أن نبدأ بمفهوم شامل أثبت ، من خلال الخبرة التي اكتسبناها في السنوات الماضية ، محتته بشكل عام وعدم وجود بديل له .

وكان على مجتمعنا ، كيما يشارك في الجهود الرامية الى تنفيذ خطط اعادة الهيكلة ، أن يتسم بالديمقراطية فعلا . وفيما يتعلق باعضاء الطابع الديمقراطي ،

اتسع نطاق اعادة الهيكلة ليشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والحياة الثقافية والايديولوجية .

ولقد شرعنا في عملية اصلاح اقتصادي جذري . واكتسبنا خبرة . وفي بداية العام القادم ، سيعاد توجيه الاقتصاد الوطني بأكمله نحو أشكال وأساليب جديدة للعمل . وهذا يعني أيضا اعادة التنظيم بشكل عميق لعلاقات الانتاج وتفجير الطاقات الهائلة الكامنة في الخصائص الاشتراكية .

ولقد أدركنا أن القيام بهذه التغييرات الشورية الجريئة يمكن أن يؤدي إلى ارتكاب الأخطاء ونشوء المعارضة ، وأن النهج الجديدة يمكن أن تفضي إلى مشاكل جديدة . كما أننا توقعنا أن تشهد بعض المجالات نوعا من التباطؤ .

غير أن ضمان تحرك عملية اعادة الهيكلة الشاملة بثبات قدما واكتسابها القوة يكمن في اصلاح ديمقراطي جذري لنظام السلطة والادارة بأكمله .

ولقد أتممنا المرحلة الاولى من عملية الاصلاح السياسي بعد أن اتخذ مجلس السوفيات الاعلى القرارات الاخيرة بتعديل الدستور واعتماد قانون الانتخابات .

وبدأنا دون توقف المرحلة الثانية من هذه العملية التي تتمثل مهمتها الاساسية في تحسين العلاقات بين المركز والجمهوريات ، وتنسيق العلاقات فيما بين المجموعات العرقية على أساس مبادئ الاممية اللينينية التي ورثناها من الثورة العظيمة ، وفي نفس الوقت اعادة تنظيم النظام المحلي للسلطة السوفياتية .

ولاتزال أعمال كثيرة تنتظرنا . كما سيتعين علينا التمدي لمهام رئيسية في نفس الوقت .

ونحن نشعر بحققة تامة . فلدينا نظرية وسياسة ، وكذلك قوة طليعية لاعادة الهيكلة متمثلة في الحزب الذي يعيد تشكيل نفسه وفقا للمهام الجديدة والتغييرات الاساسية في المجتمع ككل .

والاهم من ذلك أن جميع شعوبنا وأجيالنا من مواطني بلدنا العظيم تساند عملية اعادة الهيكلة .

ونشارك مشاركة عميقة في بناء دولة اشتراكية قائمة على حكم القانون .
وأتممنا العمل بشأن مجموعة من القوانين الجديدة أو أوشكنا على اتمامه .
وسيدخل العديد من هذه القوانين حيز النفاذ في وقت مبكر ، أي عام ١٩٨٩ ،
ونتوقع أن تكون على أعلى المستويات من وجهة نظر ضمان حقوق الفرد .
ومتستند الديمقراطية السوفياتية الى أساس معياري متين . وأشير بذلك ، بصفة
خاصة ، الى قوانين حرية الضمير والانفتاح والمؤسسات والمنظمات العامة وغيرها
الكثير .
ولا يوجد داخل أماكن الاحتجاز أشخاص محكوم عليهم لمعتقدات سياسية أو دينية .
وستدرج ضمانات اضافية في مشاريع القوانين الجديدة تستبعد أي شكل من أشكال
الاضطهاد لتلك الاسباب .

وبالطبع لا ينطبق ذلك على الذين ارتكبوا جرائم فعلية ، أو ارتكبوا جرائم ضد الدولة مثل التجسس ، أو التخريب ، أو الارهاب وغيرها ، أيا كانت معتقداتهم السياسية أو الايديولوجية . وقد أعدت مشاريع تعديل القانون الجنائي ، وهي في انتظار دورها . ومن بين المواد التي يجري تنقيحها تلك التي تتعلق بعقوبة الإعدام . إن مشكلة تأشيرات الخروج من بلدنا والدخول فيه ، ومنها مسألة مغادرة البلد بقصد لمّ شمل الأسرة ، تعالج بروح انسانية . وكما تعلم الجمعية فإن من بين أسباب رفض منح اذن بالمغادرة معرفة الفرد لمعلومات سرية . وسيطبق من الآن تحديد مدة معقولة لقاعدة السرية ، وسيحاط أي شخص يسمى للعمل في وكالات أو مشاريع معينة علماً بهذه القاعدة . وفي حالة الخلاف فهناك حق الاستئناف بمقتضى القانون . وهذا من شأنه أن يحذف من جدول الاعمال مشكلة ما يسمى بالمرفوضين .

ونحن نعتزم توسيع مشاركة الاتحاد السوفياتي في تدابير رصد حقوق الانسان للأمم المتحدة ومؤتمر الامن والتعاون في اوروبا . ونحن نعتقد أن ولاية محكمة العدل الدولية في لاهاي فيما يتعلق بتفسير وتنفيذ اتفاقات حقوق الانسان ينبغي أن تكون ملزمة لكل الدول . ونحن نعتبر وقف التشويش على الاذاعات الاجنبية الموجهة الى الاتحاد السوفياتي جزءاً من عملية هلسنكي .

وبوجه عام هذه هي عقيدتنا : المشاكل السياسية يجب ألا تُحلّ إلا بالطرق السياسية ، والمشاكل الانسانية يجب ألا تُحلّ إلا بالطرق الانسانية .

دعوني أنتقل الآن الى القضية الرئيسية ، التي دونها لا يمكن حل أي من مشاكل القرن القادم ، وأعني نزع السلاح .

إن سباق التسلح وغلبة النزعة العسكرية على التفكير قد أفسدا التنمية والاتصالات الدولية ، وكما تعلم الجمعية في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ قدم الاتحاد السوفياتي برنامجاً لبناء عالم خال من الاسلحة النووية . وبعد ترجمته الى مواقف تفاوضية حقيقية أدّى بالفعل الى نتائج ملموسة . ففدا الذكرى السنوية الاولى للتوقيع على المعاهدة بين الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لازالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى - معاهدة القوات النووية

المتوسطة . ولهذا فإن ما يسعدني بوجه خاص ، أن ألاحظ أن تنفيذ المعاهدة ، أي إزالة القذائف ، يسير على نحو طبيعي في جو من الثقة والمنحى العملي . وهكذا حدث شرح كبير في جدار الريبة والعداوة الذي كان يظن من الصعب تحطيمه . ونحن نشهد ظهور حقيقة تاريخية جديدة أعني التحول من مبدأ التسلح المتعاطف الى مبدأ الكفاية الدفاعية المعقولة .

ونحن نشهد مولد نموذج جديد لضمان الامن ، لا عن طريق بناء التسلح ، كما كان الحال دائما في الماضي ، بل على العكس عن طريق خفض على أساس التوفيق .

وقد قررت القيادة السوفياتية أن تبرهن ، مرة أخرى ، على استعدادها لتعزيز هذه العملية الصحية لا بالاقوال فقط ولكن بالافعال أيضا .

واليوم يمكنني أن أبلغ الجمعية العامة أن الاتحاد السوفياتي قرر خفض قواته المسلحة في غضون العامين القادمين . سيخفض قوته العددية بمقدار ٥٠٠ ٠٠٠ رجل ، كما ستخفض الاسلحة التقليدية تخفيضا كبيرا . وسيتم هذا من طرف واحد ، ودون أية صلة بالمحادثات حول ولاية اجتماعات فيينا .

وبالاتفاق مع حلفائنا في معاهدة وارسو قررنا أن نسحب ، بحلول عام ١٩٩١ ، ست فرق دبابات من الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وتشيكوملوفاكيا ، وهنغاريا وتسريح تلك الفرق . كما سيتم سحب قوات الهجوم البرية ، وبضع تشكيلات ووحدات أخرى ومنها وحدات العبور الهجومية بأسلحتها ومعدات القتالية من مجموعات القوات السوفياتية المرابطة في تلك البلدان . وستخفض القوات السوفياتية المرابطة في تلك البلدان بمقدار ٥٠ ٠٠٠ رجل وأسلحتها بمقدار ٥ ٠٠٠ دبابة .

وسيُعاد تنظيم كل الفرق السوفياتية المتبقية الآن في أراضي حلفائنا . وسيختلف هيكلها عما هو عليه الآن . وستصبح ، بعد تخفيض رئيسي في دباباتها ، قوات دفاعية بشكل واضح .

وفي الوقت نفسه فإننا سنخفض القوة العددية للقوات المسلحة ، وعدد الاسلحة الموجودة في الجزء الاوروبي من الاتحاد السوفياتي ، وبصورة اجمالية ، ستخفض القوات

المسلحة السوفياتية في هذا الجزء من بلادنا وفي أراضي حلفائنا الاوروبيين بمقدار ١٠ ٠٠٠ دبابة و ٨ ٥٠٠ نظام مدفعية و ٨٠٠ طائرة مقاتلة .

وفي غضون هذين العامين ننوي أن نخفض القوات المسلحة تخفيضا كبيرا في الجزء الاسيوي من بلادنا أيضا . وبالاتفاق مع حكومة جمهورية منغوليا الشعبية فإن جزءا رئيسيا من القوات السوفياتية المرابطة هناك بصفة مؤقتة سيعود الى أرض الوطن .

وباتخاذ هذا القرار الاساسي تعرب القيادة السوفياتية عن ارادة الشعب الذي يفضّل بعملية تجديد عميق للمجتمع الاشتراكي برمته . وسنحافظ على قدرتنا الدفاعية عند المستوى المعقول وبمقدار يمكن الاعتماد عليه بحيث لا يمكن لاحد أن تسول له نفسه بانتهاك أمن الاتحاد السوفياتي وحلفائه .

وبفضل أنشطتنا لصالح تخليص العلاقات الدولية من الطابع العسكري ، فإننا نود توجيه نظر المجتمع الدولي الى مشكلة ملحة أخرى ، ألا وهي مشكلة التحول من اقتصاد التسلح الى اقتصاد نزع السلاح . هل تحويل الانتاج العسكري فكرة واقعية ؟ لقد اتاحت لي الفرصة للكلام عن هذا ، ونحن نرى أنه بالفعل واقعي .

والاتحاد السوفياتي من جانبه على استعداد لاتخاذ الخطوات التالية : ففي اطار اصلاحاتنا الاقتصادية سنضع خططنا الداخلية للتحويل ونعلن عنها . في خلال عام ١٩٨٩ سنضع ، على سبيل التجربة ، خطط التحويل لاثنيين أو ثلاثة مصانع للانتاج الدفاعي ، ونعلن عن تجربتنا في توفير العمل لاختصاصيي الصناعات العسكرية ، واستخدام معداتها ومبانيها وهيكلها في الانتاج المدني .

ومما هو مرغوب فيه أن تقدم كل الدول ، وفي مقدمتها الدول العسكرية الكبرى ، الى الامم المتحدة خططها الوطنية للتحويل . ومن المفيد أيضا تخصيص فريق من العلماء يقوم بالتحليل الشامل لمشكلة التحويل ككل ، وكما هي مطبقة على البلدان والاقاليم على نحو فردي ، ويقدم تقريره الى الامين العام للأمم المتحدة ، وبعدئذ تجعل هذه المسألة موضع نظر الجمعية في دورة من دوراتها .

وأخيراً ما دمت هنا على التراب الأمريكي ، ولأسباب واضحة أخرى ، لا بد أن أتحدث عن موضوع علاقتنا مع هذا البلد العظيم . لقد اتاحت لي فرصة تقدير المدى الكامل لضيافته خلال الزيارة التاريخية لواشنطن قبل سنة بالضبط . وعلاقات الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية لها تاريخ يمتد على خمسة عقود ونصف عقد . ومع تغير العالم تغيرت طبيعة هذه العلاقات ودورها ومكانتها في إطار السياسات العالمية . ولفترة طويلة تطورت على أساس خطوط المواجهة وفي بعض الحالات على أساس العداء العلني أو المستتر . ولكن في السنوات القليلة الماضية تمكن العالم بأكمله أن يتنفس الصعداء ، بفضل التغير نحو الأفضل في جوهر وجو العلاقة بين موسكو وواشنطن .

ولا يعترض أحد أن يستخف بخطورة اختلافاتنا ، وصعوبة مشاكلنا التي لا تزال معلقة . غير أننا قد انتقلنا من مرحلة التعليم الابتدائي حيث تعلمنا كيف يفهم أحدنا الآخر ، وأن نسعى إلى حلول تستخدم لمصالحنا الذاتية والمشاركة .

لقد بنى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة أكبر ترمانات القذائف والأسلحة النووية . ولكن هذين البلدين إذ يدركان مسؤولياتهما إدراكاً محدداً ، كانا أول من أبرم معاهدة للخفض والإزالة الفعلية لجزء من أسلحتهما التي كانت تشكل خطراً عليهما ، وعلى كل البلدان الأخرى . ويمتلك البلدان كلاهما أعظم الأسرار العسكرية ، وأشدّها تعقيداً . ولكنهما البلدان اللذان وضعاً وطوراً أساساً لنظام التحقق المتبادل من إزالة الأسلحة ومن خفضها وحظر إنتاجها . وهما البلدان اللذان يجمعان الخبرة من أجل اتفاقات شائبة ومتعددة الأطراف .

ونحن نقدر ذلك ونعترف بالأسهام ونقدّره الذي قام به الرئيس رونالد ريفان وأعضاء إدارته ولأسيما السيد شولتز .

كل هذا يمثل استثماراً مشتركاً في مشروع ذي أهمية تاريخية . ويجب ألا نضيع هذا الاستثمار ، أو أن نتركه مهملًا .

ستجد فينا الادارة القادمة للولايات المتحدة ، بقيادة الرئيس المنتخب جورج بوش ، الشريك المستعد دون تأخير طويل أو تراجع ، لمواصلة الحوار في روح من الواقعية والانفتاح وحسن النوايا ، مع الاستعداد لانجاز نتائج ملموسة فيما يتعلق بجدول الاعمال الذي يشمل القضايا الرئيسية في العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، والسياسات العالمية .

ويبدور في ذهني ، قبل أي شيء ، التحرك الثابت صوب إبرام معاهدة بشأن تخفيض الاسلحة الهجومية الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة مع الإبقاء على معاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، وعقد اتفاقية بشأن إزالة الاسلحة الكيميائية - وهنا كما نرى تتوفر الشروط المسبقة المطلوبة لجعل عام ١٩٨٩ عام الحسم ، وإجراء مفاوضات بشأن تخفيض الاسلحة والقوات المسلحة التقليدية في أوروبا .

ويبدور في ذهني أيضا المفهوم الشامل للمشاكل الاقتصادية والبيئية والانسانية . ومن الخطأ الكامل أن نقول إن الفضل في التفيرات الإيجابية التي حدثت في الحالة الدولية لا يرجع إلا للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، فالاتحاد السوفياتي يقدر على نحو كبير المساهمة الكبيرة الاصلية التي قدمتها البلدان الاشتراكية في عملية تهيئة مناخ دولي أفضل .

وكنا خلال المفاوضات نعي باستمرار وجود دول كبرى أخرى ، نووية وغير نووية . وتؤدي بلدان كثيرة ، بما فيها البلدان المتوسطة الحجم والصغيرة ، وبالطبع بلدان حركة عدم الانحياز ، ومجموعة الستة التي تضم بلدانا من مختلف القارات ، دورا بنّاءً وهاما وفريدا .

وإننا في موسكو يسمدنا تزايد عدد رجال الدولة والسياسيين ورجال الاحزاب والمشاهير ، وأود أن أؤكد أيضا على تزايد عدد علماء ورجال الثقافة والممثلين للحركات الجماعية ومختلف الكنائس والنشطين فيما يسمى بدبلوماسية الشعوب ، الذين أهدوا استعدادا لتحمل المسؤولية العالمية .

وفي هذا الصدد ، أعتقد أن فكرة عقد اجتماع للمنظمات الجماهيرية على أساس منتظم وبرعاية الأمم المتحدة ، فكرة جديرة بالاهتمام .

إننا لا ننوي تبسيط الحالة القائمة في العالم ، فمصحح أن الاتجاه الى تحقيق نزع السلاح قد اكتسب زخما قويا وأن العملية تزداد زخما ، إلا أنها لم تصبح بعد عملية لا رجعة فيها .

ومصحح كذلك ، أن شمة شعورا قويا بالاستعداد للتنازل عن أسلوب المواجهة وإحلال الحوار والتعاون محله . غير أن هذا الاستعداد ليس سمة دائمة بعد في ممارسة العلاقات الدولية .

ومصحح أن التحرك تجاه عالم خالٍ من الأسلحة النووية والعنف يجعل من الممكن إجراء تفسير جذري للهوية السياسية والثقافية لكوكينا . ولكن لم تتخذ إلا الخطوات الأولى ، وحتى هذه الخطوات قابلتها بالريبة بعض الجهات ذات التأثير ، كما واجهت المقاومة .

ولا يزال شمة شعور باستمرار تركة الماضي وجموده ، ولم تختف المتناقضات العميقة ، والأسباب الجذرية لكثير من النزاعات . وتبقى حقيقة أساسية أخرى وهي أن فترة سلمية ستتواجد في سياق وجود نظم اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة ، وفي ظل منافسة هذه النظم .

بيد أن الدافع في جهودنا الدولية ، وأحد العناصر الرئيسية للتفكير الجديد هو أن يكون هذا التنافس معقولا مع المراعاة الواجبة لحرية الاختيار وتوازن المصالح ، ليكون بالتالي أكثر فائدة وإنتاجية من وجهة نظر النهوض بالتنمية العالمية .

وما لم يحدث ذلك ، وإذا ظل سباق التسلح ، كما كان في الماضي ، العنصر الأساسي لهذا التنافس ، فإنه سيكون مهلكا . ويتزايد عدد الذين بدأوا يتفهمون ذلك سواء كانوا من القادة أو الأشخاص العاديين .

وأختتم كلمتي ، التي أدلي بها لأول مرة أمام الأمم المتحدة ، بنفس الإحساس الذي بدأتها به - وهو إحساس بالمسؤولية إزاء شعبي وإزاء المجتمع الدولي .

إننا نجتمع في نهاية سنة تعني الكثير بالنسبة للأمم المتحدة ، وعشية سنة جديدة نتوقع منها الكثير .

وأتمنى أن توازي آمالنا جهوداً مشتركة من جانبنا لإنهاء عهد الحروب والمواجهات والنزاعات الاقليمية ، وإنهاء الاعتداءات على الطبيعة ، والقضاء على إرهاب الجوع والفقر ، وكذلك الإرهاب السياسي .
ذلك هو هذا المشترك الذي لن نحققه إلا إذا تعاونا معاً .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أشكر بالنيابة عن
الجمعية العامة الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ،
ورئيس الهيئة الرئاسية لمجلس السوفيات الاعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية ، للكلمة الهامة التي أدلى بها توأ .

امطح السيد ميخائيل غورباتشوف ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب
الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، ورئيس الهيئة الرئاسية لمجلس السوفيات الاعلى لاتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى خارج قاعة الجمعية العامة .

علقت الجلسة الساعة ١٢/٠٥ واستؤنفت الساعة ١٢/١٥

البند ٤١ من جدول الاعمال

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : لقد تلقيت في هذا الصدد رسالة من الممثل الدائم لقبرص يطلب فيها تأجيل النظر في هذا البند إلى الدورة الرابعة والأربعين.

ما لم اسمع أي اعتراض ، سأعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تؤجل النظر في هذا البند إلى الدورة الرابعة والأربعين وأن تدرجه في جدول الأعمال المؤقت لتلك الدورة.

تقرر ذلك.

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : نكون بذلك قد انتهينا من النظر في البند ٤١ من جدول الأعمال .

البند ٢٨ من جدول الاعمال (تابع)

الذكرى السنوية الأربعون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : ربما يذكر أعضاء الجمعية اعلائي يوم الاثنين ، الموافق ٥ كانون الأول/ديسمبر ، بخصوص الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان . ومراعاة للأهمية الفريدة لهذا الاحتفال ، الأمر الذي يُفسّر العدد الكبير من الوفود المدرجة في قائمة المتكلمين ، فقد أعدت النظر في هذا الموضوع . ولئن أبقيت وشددت حقا على ندائي إلى الوفود بأن تبقى بياناتها موجزة قدر الإمكان ، نظرا للعدد الكبير من المتكلمين ، اقترح على الجمعية أن تواصل النظر في هذا البند في جلسة أخرى تمعد غدا . ولكن يترتب على ذلك اتخاذ الجمعية العامة لمقرر يتجاوز الفقرة ٧ من القرار ١٣١/٤٢ الذي قررت فيه تخصيص جلسة عامة واحدة خلال الدورة الثالثة والأربعين لهذا الاحتفال .

هل لي أن اعتبر أن الجمعية تقرر أن تمتد الاحتفال إلى جلسة ثانية ؟
تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥